ثانيا : التعليق على النصوص القانونية

منهجية التعليق على نص قانوني :

يعتبر التعليق على نص قانوني من بين أهم الطرق و الدراسات التطبيقية التي يعتمد عليها الطالب أو الباحث في المجال و الدراسات القانونية ، و تكمن أهمية التعليق على نص قانوني في أنه يساعد على تحليل هذا النص و فهمه الفهم الصحيح و السليم ، كما أنه يساعد طالب القانون أثناء دراسته للنصوص القانونية على تبيان معناها ، و استنباط أحكامها ، وهو يتيح له كذلك إبداء رأيه اتجاه أفكار النص بالتأييد أو المخالفة مع تبرير موقفه الشخصي ، مما يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات و قدرته على توظيفها.

*ملاحظة :

- لابد من اقتباس النص من مصدره الأصلي ، دون إدخال أي تعديل عليه ، أي بالشكل الذي جاء به في المصدر، (علامات الوقف ،عدد الفقرات .....) .

- التعليق على النص القانوني عبارة عن محاولة لتفسير و توضيح النص بقدر من الحرية و بأسلوب شخصي إلى حد معين ، عن طريق البحث في مكوناته و عناصره، وصولا إلى إعطاء فكرة تركيبية عن الموضوع.

للتعليق عل النصوص القانونية لا بد من إتباع منهجية معينة ، كما يتطلب الإلمام الجيد بالمعارف النظرية و المتعلقة بموضوع التعليق التي تسمح بتقييم النص، و هو يمر بمرحلتين أساسيتين ، الأولى تتمثل في مرحلة التحليل الشكلي للنص القانوني **التحليل الموضوعي للنص وقواعده**.

المرحلة الأولى : التحليل الشكلي للنص القانوني

يقصد بالتحليل الشكلي للنص القانوني قراءته من الخارج ، وجمع المعلومات التي تعد أساسية، وذلك لمعرفة هوية النص ومرجعيته ، وكذا طبيعته ، حتى يسهل على المعلق فهم النص الذي هو بصدد تحليله .

أ: تحديد موقع النص من التشريع :

يعتبر تبيان موقع النص بشكل محدد أول ما يبدأ به المعلق و هو بصدد تحليل نص قانوني ، فمن خلاله يستطيع التعرف على أي قانون ينتمي إليه ذلك النص ، مثلا هل هو نص دستوري أونص قانوني في إطار التشريع العادي أو التشريع الفرعي ، أو إن كان نصا في اتفاقية دولية ...

و يسمح تحديد موقع النص بوضعه في إطاره الزماني و المكاني بتحديد تاريخه أو تاريخ المصدر الذي أخذ منه رقم القانون أو المرسوم ، رقم الجريدة الرسمية ، الباب ، الفصل . مثلا المادة 01 من القانون 05-10 المؤرخ في 2005/06/20 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 1975/09/26، المتضمن القانون المدني الجزائري ، وتقع ضمن الباب الأول وعنوانه آثار القوانين وتطبيقها من الكتاب الأول بعنوان أحكام عامة ....و يتم تحديد ذلك بالرجوع معلق إلى المصدر الذي اقتبس منه النص كالجرائد الرسمية التي يتم نشرها .

كما يمكن الإشارة كذلك إلى ظروف صدور النص و غايته ، لأن المشرع عادة ما يسعى إلى تحقيقه غاية من وراء النص ، لذلك عندما يسن المشرع قانونا معينا ، فإن الأحكام التي يتضمنها هي حلول لمسائل معينة (نص جديد، تعديل لنص قديم ..)، كما يمكن الإشارة إلى المبادئ و المصادر المادية التي تأثر بها المشرع مثل الشريعة الإسلامية أو التشريع الفرنسي ...

ب : طبيعة النص

أثناء تحليل النص القانوني يجب الإشارة إلى طبيعته ، فنحدد القانون الذي ينتمي إليه إن كان قانونا عاما يتعلق بالقواعد التي تنظم العلاقة بين الأفراد والدولة باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة (القانون العام الداخلي) ، أو ينظم العلاقة بين هذه الدولة وباقي الدول الأخرى (القانون العام الخارجي)، أو قانون خاص ينضم العلاقة بين الأفراد كالقانون المدني.

وتتحدد طبيعة النص أيضا فيما لو كان نصا آمرا أو مكملا ، كما نقوم بتحديد القضايا التي ينظمها النص القانوني و التي جاء بها النص سواء كانت متعلقة بقضايا الأسرة أو القضايا التجارية .

ج : بنية النص و أسلوبه

يتضمن التحليل الشكلي لنص قانوني وصف المظاهر الخارجية للنص من حيث تقسيمه ، بنيته اللغوية، الأسلوب و المصطلحات المستخدمة .

1: البناء المطبعي للنص

يسمح البناء المطبعي للنص بتحديد الفقرات التي يتكون منها النص القانوني ، وهنا لا بد من المعلق الإشارة إلى عدد الفقرات التي يتكون منها النص ، مع الإشارة إلى المصطلح الذي تبتدئ وتنتهي به الفقرة، مثلا الفقرة الأولى تبدأ من ... و ينتهي عند ... ، و هكذا إلى أن يتم تحديد جميع فقرات النص .

***ملاحظة :**

هناك غاية من وراء صياغة المشرع للنص لفقرات بترتيب معين ، وما على المعلق إلى البحث عن غاية المشرع من وراء صياغته لفقرات هذا النص بذلك الترتيب ، وهنا يمكن الرجوع إلى تفسيرات مختلف فقهاء القانون للوقوف على ذلك .

2 : البنية اللغوية

يتعين في هذا الصدد الوقوف عند المصطلحات التي استعملها المشرع و كيفية صياغة المادة ، و الكلمة التي بدأ بها المشرع و تلك التي انتهى بها في النص ، و هنا لا بد من التمييز بين أنماط من المصطلحات داخل النص القانوني، فهناك المصطلحات القانونية كالغبن و المسؤولية التقصيرية ...ثم المصطلحات العادية و المتداولة ، مثل الكتابة و السن... ، فهذه المصطلحات رغم أنها توظف في الحقل القانوني إلا أنها ليست مصطلحات قانونية خاصة .

3- البناء المنطقي :

يجب على المعلق الوقف على الأسلوب المستخدم لما له من دلالة ، بحيث يتم أثناء صياغة النص استخدام أسلوب معين ، كأسلوب الاستقراء ، التعريف ، التأكيد ، الاستثناء ، ....

المرحلة الثانية : التحليل الموضوعي للنص

يقتضي التحليل الموضوعي دراسة النص من حيث المضمون ، أي أنه ينصب على المسألة القانونية أو القاعدة القانونية التي يبنى عليها النص ، و لا يمكن ذلك إلا بقراءة النص عدة مرات ، مع دراسة كل كلمة وردة فيه، وتحليل كل فكرة على حدى . كما أن تحليل أي نص قانوني يتم عن طريق استخراج المسائل التي يتضمنها ، فإذا كان النص يتضمن قاعدة قانونية واحدة، فإن التحليل ينصب على هذه القاعدة ، وذلك بتبيان أحكام هذه القاعدة القانونية .

أ: فهم وتحديد القاعدة القانونية

يتطلب الفهم الجيد للنص القانوني تعدد القراءة للنص ، مع دراسة أغلب الكلمات الواردة فيه، ففي القراءة الأولى يتم التعرف على نص القاعدة القانونية، وتكوين فكرة أولية أو رؤية شاملة عنها . ومع تعدد القراءات يمكن استخراج الفكرة العامة و المعنى الإجمالي للنص ، ومن ثم استخراج الأفكار الرئيسة و تقسيمها ، وذلك للبدء بتحديد المكونات الأساسية للنص بما يسمح بإعداد خطة البحث فيما بعد

ب : تحديد الإشكالية

إن تحليل أي نص قانوني ينتهي بإثارة العديد من التساؤلات ، إذ يتعين على قارئ النص القانوني استخراج الإشكالية أو المسألة القانونية التي تحكمها و تثيرها القاعدة أو النص .

ج : الخطة :

بعد الفهم الكامل للنص و تحديد القاعدة القانونية أو القواعد التي يتضمنها النص ، و بعد تحديد الإشكالية يقوم المعلق بوضع خطة للمناقشة تسمح له بالإجابة عن الإشكالية ، وهي تتألف من مقدمة ، صلب موضوع ، خاتمة ، مع ضرورة احترام شروط خطة البحث .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن إطار المناقشة ، يكون في حدود الأفكار التي جاءت في النص ، وهذا لتفادي الخروج على موضوع النص .

***ملاحظة :**

إن الهدف من وضع الخطة هو محاولة مناقشة الفص بطريقة تحليليه نقدية ، فلا يكتفي الطالب بشرح النص ، بل يجب عليه مناقشة الأفكار التي تضمنها النص و إبداء راية فيها مع التبرير و الإضافة إن لزم الأمر.

د. المناقشة :

يتم من خلال المناقشة تحر ما جاء من عناوين الخطة بدءا بالمقدمة ، ومرور بصلب الموضوع و انتهاء بالخاتمة

1.مقدمة :

يقوم المعلق من خلال المقدمة بذكر الفكرة الأساسية أو المسالة القانونية التي يتضمنها النص المراد مناقشتها بصورة وجيزة ، و العوامل التي أدت إلى إصداره تكون تمهيدا لما سيتم معالجته.، مع طرح الإشكالية و التقسيم المعتمد .

2.دراسة صلب الموضوع

يتم التعليق على النص القانوني وفقا للخطة المعتمدة ، بحيث يتم شرح و تفسير كل عنصر من هذه العناصر ، مع نقدها بالاعتماد على الأسس القانونية التي تخدم الموضوعلا. مع الإشارة إلى المدى الذي يتلاءم فيه النص مع الظروف الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية أثناء و بعد صدور النص.

3. الخاتمة

يتم في الخاتمة الإشارة إلى الاستنتاجات والنتائج المتوصل إليها خاصة تلك التي على صلة مباشرة بالإشكالية المطروحة.